

المغرب يطلق خطة لتسريع إنعاش القطاع العقاري

برنامج «منتوج ضمان إقلاع» يمنح قروضا وتسهيلات للمطورين العقاريين



تحفيز قطاع العقارات

المحلية. وفي هذا الصدد أكد نائب رئيس الفيدرالية الوطنية للمتعشدين العقاريين، أن هناك مجموعة من ملفات تمويل اقتناء الشقق السكنية ترفض المصارف التأشير والموافقة عليها، وهو ما يؤثر سلبا على قطاع العقار والأسر الراغبة في اقتناء سكن.

وحسب مهنيين ساهموا في انحسار قروض تمويل السكن، في تكبد خسائر مالية كبيرة للمستثمرين في هذا المجال. وأورد هؤلاء أن إنعاش القطاع يتطلب إضافة إلى تيسير قروض تمويل السكن وتقليص المدة الزمنية الخاصة بالحصول على الرخص والوثائق، أن يشجع جميع الأطراف المستهلك على اقتناء العقار بأسعار فوائده منخفضة.

حكومية مباشرة للمشتريين من السكن الاجتماعي. وارتباطا بالعرض والطلب تراجعت الأسعار بنسبة 1.5 في المئة، نتيجة انخفاض أسعار الشقق بنسبة 1.2 في المئة والمنازل بنسبة 3.2 في المئة والفيلاوات بنسبة 4.7 في المئة، أما المبيعات فقد تراجعت بنسبة 30.6 في المئة، وتشمل قدرتها بواقع 30.8 في المئة في الشقق، و27.7 في المئة في المنازل، و30.5 في المئة في الفيلاوات. وحسب الفيدرالية الوطنية للمطورين العقاريين، فالأسعار الحالية لمجمل الوحدات السكنية التي يعرضها المتعشدين العقاريون للبيع قد خضعت للتصحيح طوال السنوات الأخيرة، ولا يمكن أن تنخفض عن المستويات

33 في المئة نسبة انخفاض مبيعات الشقق في 2020 وهي أعلى نسبة تراجع منذ سنوات

الأراضي المعدة للبناء بنسبة 27 في المئة، إلى جانب تسجيل تآثر معاملات العقارات المخصصة للاستعمالات المهنية بنسبة 25 في المئة. وشدد رضا حاليقي، نائب رئيس الفيدرالية الوطنية للمتعشدين العقاريين، على انحسار في القروض الموجهة لتمويل عمليات شراء السكن، ما أثر بشكل كبير على القطاع والمهنيين، مطالباً بضرورة تقديم مساعدات

إقلاع الإنعاش العقاري والمحدد بسقف 50 مليونا كحد أقصى لتمويل الشركات العقارية سيمكن حتما مجموعة من المقاولات المشتغلة في الميدان من أجل استعادة عافيتها من جديد والحد من الخسائر، شريطة أن تواكب هذه الأخيرة قانون العرض والطلب وتقدم عروضاً مغرية لزبائنها عبر سنن هامش ربحي معقول ومحدد في نسب محفزة.

وسجل بنك المغرب (البنك المركزي)، في معطياته الأخيرة انخفاضا كبيرا في مبيعات الشقق السكنية بنسبة قاربت 33 في المئة، وهو أعلى تراجع يسجله القطاع منذ سنوات. وانعكس هذا التراجع السلبي في تسويق الشقق على معاملات بيع وشراء

حاول المغرب تحفيز نشاط قطاع العقارات وإخراجه من دوامة الركود التي سببها كورونا عبر برنامج تمويل لتقديم قروض ومواكبة المطورين العقاريين في خطوة تعكس رهان الحكومة على تنمية عوائد القطاع وتشجيع التملك.

العقاريين في الأونة الأخيرة لاعتبارات عدة أهمها استفحال الوباء خلال فصل الصيف وبالتالي تعذر استقبال المغرب للمهاجرين المغاربة الذين يشكلون أحد روافد البيع بالنسبة إلى المطورين العقاريين.

ويستتر على شركات التطوير العقاري أن تكون خاضعة للقانون المغربي الخاص، ولا تكون في وضعية المراجعة أو في حالة التصفية القضائية، بحيث تكون غير متحصلة على قرض مصنف ضمن خانة "تسوية" اعتبارا من أبريل الماضي.

أما الشركات غير المؤهلة للاستفادة من هذه الآلية فهي المشاريع المتحصلة على قرض الإنعاش العقاري التي انتهت أو تم تأجيلها قبل غرة أكتوبر 2018، والمشاريع أو المتعشدين العقاريين موضوع تقاض.

وأمام صعوبة الحصول على تمويل مصرفية لعمليات اقتناء الشقق السكنية، تطالب الفيدرالية الوطنية للمطورين العقاريين بتسهيل إجراءات الحصول على القروض، من خلال تسهيل شروط الاستفادة وتقليص مدة معالجة ملفات التمويل.

ولم يستطع عدد من المتعشدين العقاريين الصغار والذاتيين الحصول على موافقة المصارف على طلبات التمويل التي تقدموا بها، لضمان السير العادي لأنشطتهم الاقتصادية. وأكد محمد الذهبي، الكاتب العام للاتحاد العام للمقاولات والمهنيين، أن الحصول على التمويل المصرفية أمر صعب، خاصة في "فترة كورونا" التي يمر بها المغرب.

ويشار إلى أن القرض الذي يضمنه هذا البرنامج الجديد، يحدد بسقف اقتصاه 50 مليون درهم لكل مشروع، مفتوح لكل من المشاريع التي استفادت بالفعل من قرض الإنعاش العقاري وذلك التي اعتمدت فقط على التمويل الذاتي. وعلق الخبير الاقتصادي رشيد ساري لـ"العرب"، قائلا "إن ضمان

محمد مامون العلوحي
صحافي مغربي

الرباط - قررت لجنة اليقظة الاقتصادية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، إطلاق برنامج "منتوج ضمان إقلاع" بهدف إنعاش القطاع العقاري وفي إطار حزمة الدعم التي تم اتخاذها لفائدة القطاعات الإنتاجية لمساعدتها على استئناف انشطتها. وسيمكن هذا البرنامج الجديد للضمان من مواكبة المطورين العقاريين المضطربين بشدة من أزمة كوفيد - 19 والذين يستوفون معايير الاستحقاق المحددة لهذه الغاية، من خلال تقديم ضمانات قروض متوسطة وطويلة المدى تمكنهم من تغطية الاحتياجات التمويلية لإتمام مشاريعهم العقارية.

رشيد ساري
الخطة أعادت الأمل إلى العقارات وخففت تداعيات الوباء

انكماش حاد يضرب الاقتصاد الأردني

عمان - أظهرت بيانات حديثة أن اقتصاد الأردن شهد انكماشاً بنسبة 3.6 في المئة خلال الربع الثاني على أساس سنوي، مع تقلص النشاط بسبب جائحة كوفيد - 19.

وقال مسؤولون في دائرة الإحصاءات العامة الأردنية إن هذا الانخفاض ربع السنوي في الناتج المحلي الإجمالي يعتبر أكبر انكماش اقتصادي تشهده المملكة خلال 20 عاما. وقرضت الحكومة في مارس إجراءات صارمة للعزل العام لم يتعاف منها الاقتصاد بعد، بالرغم من أن معظم قطاعات الأعمال أعيد فتحها بشكل تدريجي منذ مايو.

وتتوقع الحكومة أن يشهد الاقتصاد انكماشاً بنسبة تربو على 5.5 في المئة هذا العام، وهو أقل بكثير من تقديرات صندوق النقد الدولي التي توقعت نمواً بنسبة 2 في المئة قبل تفشي الجائحة.

وتأثرت الموارد المالية العامة في المملكة وميزان المدفوعات بانهيار قطاع السياحة، الذي يمثل مصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية، وضعف تحويلات العاملين في الخارج.

وابتعت شركة ستاندر أند بورز للتصنيفات الائتمانية الشهر الماضي على تصنيفات الأردن مستقرة عند "بي/بي+" وتوقعت انخفاضا بنسبة 75 في المئة في عائدات السياحة لعام 2020، وهو قطاع يسهم بنحو 16 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وسجلت معدلات البطالة مستوى قياسيا عند 23 في المئة خلال الربع الثاني مع تسريح الموظفين وإعلان شركات إفلاسها، في حين زادت معدلات الفقر في بلد يبلغ عدد سكانه 10 ملايين نسمة وكان اقتصاده المعتمد على المساعدات يعاني بالفعل قبل هذه الأزمة.

«إي. زي. دبي» و«نون» توقعان اتفاقية شراكة استراتيجية

وبدوره ذكر خليفة الزفين أن «إي. زي. دبي» تتمتع بموقع يؤهلها لتقديم الدعم اللازم والمساعدة على ازدهار قطاع الخدمات اللوجستية والتجارة الإلكترونية في الإمارة وذلك من خلال قدرتها على استقبال الشركات مثل «نون» التي أظهرت تفوقاً هائلاً على مستوى السوق الإقليمية، مع مساعيها الدؤوبة للتوسع والانتشار على نطاق عالمي ومن شأن الجهود المبذولة من جانب الحكومة لاستقطاب المستثمرين الأجانب إلى دبي أن يؤدي حتماً إلى إبراز مكانتها الرائدة في الوقت الذي توفر فيه أيضاً قدراتها المرموقة للمستثمرين المحليين بمعايير عالية متميزة.

وأحمد بن سعيد هدفاً جذب التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية

وصممت منطقة «إي. زي. دبي» للاستفادة إلى حد كبير من دبي الجنوب التي تمثل مدينة متكاملة تمتد على مساحة 145 كيلومترا مربعا تضم موقع إكسبو 2020 فضلا عن اتصالها المباشر بمطار آل مكتوم الدولي وميناء جبل علي. وبما أنها تمثل جزءاً من المنطقة اللوجيستية ستستفيد «إي. زي. دبي» من الميزة التنافسية التي تتمتع بها المنطقة مع إمكانية الوصول إلى شبكات التوزيع عبر وسائل عديدة بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا بدعم من كبار مزودي سلاسل التوريد الدولية وهو ما يعزز زخم التجارة الإلكترونية التي باتت محور تنافس الدول وكبرى الشركات العالمية.

ورجال الأعمال الذين يعتمدون على نون كمنصة رقمية متقدمة.

وقال الشيخ أحمد بن سعيد تهدف «إي. زي. دبي» إلى جذب التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية وغيرها من الصناعات المتصلة بها تماشياً مع استراتيجية التجارة الإلكترونية في دبي التي أعلن عنها سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وتوجيه رسالة للمستثمرين الأجانب أن مكانة الإمارة أصبحت راسخة كمرکز عالمي للخدمات اللوجستية في المنطقة وإن وجود «نون» في «إي. زي. دبي» عزز جهود دبي الجنوب الهادفة إلى دعم نمو هذا القطاع.

وتمثل «إي. زي. دبي» موقعا استراتيجيا للأعمال لتعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تمكين الشركات وتوفير مجموعة من التسهيلات والحلول الذكية للقطاع وبفضل ازدهار أعمال التجارة الإلكترونية في المنطقة ستمكن «إي. زي. دبي» الشركات العالمية المماثلة لإنشاء فروع محلية أو إقليمية لها في دبي.

ومن جانبه قال محمد العبار إن «نون» تأسست لتقديم تجربة عالمية المستوى، ونحن ملتزمون بلعب دور فعال في التجارة الإلكترونية بالمنطقة من خلال بناء منصة رائدة في السوق تخدم زبائنها وتساعد أيضا الشركات المحلية على المنافسة بشكل أفضل ويسعدنا أن تكون العلامة التجارية الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية في «إي. زي. دبي» بعد أن قدمت لنا فرصة مثالية لترجمة رؤيتنا لمستقبل التجارة الإلكترونية وتطلع إلى العمل مع الشركة لتنمية التجارة الإلكترونية في الإمارات.

وبذلك تصبح «نون» من أول شركات التجارة الإلكترونية التي يتم تأسيسها في منطقة التجارة الإلكترونية «إي. زي. دبي» حيث ستعزز الشراكة التزام «نون» بموقعها كشركة رائدة في التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط.

وستمكن الاتفاقية من دفع عجلة النمو والابتكار في المنطقة وستستفيد نون من المرافق اللوجستية وحلول الأعمال التي توفرها هذه المنطقة لتواصل توسعة عملياتها ونموها ولدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة

شجع زخم أعمال التجارة الإلكترونية منطقة التجارة الإلكترونية «إي. زي. دبي» ومنصة التسوق الإلكتروني «نون» على توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية لتعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التسهيلات والحلول الذكية للقطاع.

شهد الشيخ أحمد بن سعيد رئيس هيئة دبي للطيران الرئيس الأعلى لمجموعة طيران الإمارات حفل توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية ضمت «إي. زي. دبي» منطقة التجارة الإلكترونية في دبي الجنوب مع «نون» منصة التسوق الإلكتروني العاملة في المنطقة.

وقعت منطقة التجارة الإلكترونية في دبي «إي. زي. دبي» مع «نون» منصة التسوق الإلكتروني العاملة في المنطقة اتفاقية شراكة استراتيجية بهدف دفع عجلة النمو والابتكار وتبادل الخبرات في المرافق اللوجستية.



زخم التجارة